النظام المالي الإسلامي المعاصر:

الإطار النظري وإمكانية التطبيق العملي

أحمد طه العجلوني *

ajlouni69@yahoo.com

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز مفهوم النظام المالي الإسلامي كجزء من النظام الاقتصادي الإسلامي الكلي وإمكانية تطبيقه في الوقت الحالي .إذ تضمن مناقشة نشأة النظام المالي الإسلامي، وخصائصه الفريدة و أهدافه ووظائفه، كما تم التعرف على الإطار المؤسسي الناظم لعمل هذا النظام وأهم المؤسسات المتضمنة فيه.كما قام الباحث بتحديد أهم العوائق التي تحد من تطبيق النظام المالي الإسلامي بشكله المثالي على أرض الواقع.

خلص الباحث إلى أن النظام المالي الإسلامي ذو جذور تاريخية متأصلة في الحضارة الإسلامية ،وإمكانية إحلاله نظرياً بدل للنظام المالي التقليدي (الربوي).وأوصى بأهمية الالتزام بتعليمات المؤسسات المالية الإسلامية الدولية ،والانفتاح على المؤسسات المالية الدولية.إضافة إلى أهمية التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى البلد الواحد أو على المستوى الدولي لتحقيق نظام مالي إسلامي متكامل.

الكلمات الدالة : النظام المالي الإسلامي،المؤسسات المالية الإسلامية ،المصارف الإسلامية.

*باحث متخصص في التمويل الإسلامي وأستاذ مساعد، قسم التمويل والمحاسبة ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

مقدمة

يواجه النظام المالي العالمي الرأسمالي مشاكل خطيرة تهدد اقتصاديات دول العالم كافة ،وتبرز أزمات هذا النظام بشكلها الأوضح على شكل اضطرابات في الأسواق المالية وأسواق النفط بشكل يؤثر سلباً على مستوى الرفاهية لكل الناس على وجه الكرة الأرضية،وذلك بسبب التحول من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد المالي[1] حيث تجلت هذه المشاكل فيما يعرف بالأزمة المالية العالمية التي سببتها أساليب التمويل الربوية والاعتماد على أدوات المضاربة التقليدية التي تصل إلى حد المقامرة في كثير منها إضافة لكونها مبنية على سعر الفائدة الربوي[2] .كل ذلك أدى إلى بروز علامات استفهام وشكوك كبيرة حول صلاحية النظام المالي الرأسمالي في استغلال الموارد المالية لمصلحة البشرية . وفي ذات الوقت الذي يعاني العالم فيه من مشاكل النظام المالي الرأسمالي السائد فإنه يشهد أيضاً نشأة نظرية تمويل جديدة استقت أصولها من الفكر الاقتصادي الإسلامي.

إن بروز نظرية التمويل الإسلامي وتطبيقاتها العملية وانتشارها حول العالم كبديل مقترح للنظام المالي الرأسمالي الذي يعرض الاقتصاد العالمي لمشاكل خطيرة ،إضافة إلى الدراسات المختلفة التي تبحث في تنظيم عمل هذه المؤسسات والإشراف عليها قد زاد من أهمية العمل على تحديد المعالم الأساسية لهذه النظرية وإبرازها من خلال تحديد المفاهيم والأطر التي تنظم عمل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية [3] التي تشكل محور هذا النظام .

أخذت الصناعة المالية الإسلامية بالانتشار وتضاعفت أهميتها أفقياً وعامودياً ،إذ أنها بالإضافة إلى المناطق الأساسية التي تتركز فيها (كالدول العربية وجنوب شرق آسيا) توسعت لتشمل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وإفريقيا لتصل الدول التي تقبل التعامل بهذا النمط الحديث إلى 75 بلداً[4] ،فضلاً عن تبني بعض الدول النظام الاقتصادي الإسلامي بشكل كامل كالسودان وإيران.كما أن عدد المؤسسات المالية الإسلامية القائمة قد ازداد من مصرف دبي الإسلامي فقط في عام 1975 إلى أكثر من 300 مؤسسة مالية إسلامية تدير أصولاً تقدر بحوالي 250 بليون دولار وبنسبة نمو تزيد عن 15 % سنويا[5].

يمثل هذا البحث محاولة لتوضيح طبيعة النظام المالي الإسلامي كبديل واقعي وعملي للنظام المالي التقليدي (الربوي) ،إضافة إلى تبين أهم العوائق التي تحول دون تحقيق هذا النظام على أرض الواقع ،تمهيداً للعمل على تجاوزها مستقبلاً .

القسم الأول : النظام المالي

أولاً :مفهوم النظام المالي

النظام المالي هو نظام فرعي من النظام الاقتصادي الكلي، وهو عنصر أساسي وهام فيه، فلا يوجد نظام اقتصادي سليم دونه، ويتفاعل هذا النظام الجزئي مع العناصر الأخرى المكونة للنظام الاقتصادي حتى يستطيع الإجابة عن الأسئلة الاقتصادية الثلاثة المعروفة، المتعلقة بتخصيص الموارد، وهي: ماذا ننتج؟ وكيف؟ ولمن؟.

وتحدد الإجابات على هذه الأسئلة كيفية أداء الوظيفة الأساسية للاقتصاد والمتمثلة بـــ تخصيص الموارد من أرض و عمل وإدارة و رأس المال بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، كذلك توزيع هذه الموارد بين الأفراد، كذلك تحدد الموازنة ما بين الإنفاق الآنيّ (على الاستهلاك) أو الإنفاق المستقبلي (الادخار). وفي نهاية المطاف يتم تحديد ما إذا تمت تلبية حاجات جميع الأفراد، وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ككل[6].

وتكمن الأهمية الخاصة للنظام المالي في أنه يبحث في تخصيص المورد المالي (رأس المال) الذي لا يمكن لأي منشأة أن تنشأ من دونه أو تستمر بعملها دون تدفقه بشكل ملائم.

تعريف النظام المالي : يعرف النظام المالي بأنه : "تجمع من الأسواق،و الأفراد، والمؤسسات، والقوانين، والأنظمة، والتقنيات التي يتم من خلالها تداول الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وكذلك إنتاج وتوزيع الخدمات المالية، إضافة إلى تحديد معدلات الفائدة"[7]

يعطي هذا التعريف صورة واضحة للنظام المالي التقليدي، ويبين كيف تعمل عناصره المختلفة لتحقيق الأهداف المطلوبة منه كجزء من النظام الاقتصادي ويهتم بتخصيص الموارد المالية.

ثانياً :أهداف النظام المالي ووظائفه

ويأتي دور النظام المالي هنا لتحقيق التوازن ما بين الحاجة إلى الأموال ومقدار المتاح منها، وذلك لتحقيق أهداف تصب كلها في النهاية في بوتقة التخصيص الكفء للموارد المالية، وهذه الأهداف هي[8] :

أولاً:- التشغيل الكامل للموارد المالية : وذلك من خلال قيام النظام المالي بتحويل الأموال القابلة للإقراض من الجهات التي تملكها (وحدات الفائض) إلى الجهات التي تطلبها (وحدات العجز) حتى تقوم باستخدامها في شراء السلع والخدمات أو في الاستثمار في المعدات والمنشآت.

ثانياً: الاستقرار النقدي : يجب على النظام المالي أن يضمن تناسقاً وتوازناً مستمراً ما بين عرض الأموال المتاحة للإقراض والطلب عليها وبما يتناسب مع حاجات الاقتصاد والمجتمع.

وظائف النظام المالي

حتى يتمكن النظام المالي من تحقيق أهدافه، فإنهُ يقوم بأداء الوظائف التالية[9] :

1- **وظيفة تعبئة الإدخارات** : ويمثل النظام المالي من خلال مؤسساته المختلفة قناةً لتوجيه المدخرات لاستثمارها في الاقتصاد من خلال الأسهم والسندات وغيرها من الأصول المالية.

2- **وظيفة الثروة** : تتميز الأصول المالية التي يوفرها النظام المالي بكونها مخزناً مثالياً للقيمة من حيث احتفاظها بقيمتها وانخفاض احتمال التعرض للتلف أو السرقة (بعكس الأصول الملموسة) إضافة إلى سهولة تحويلها إلى سيولة وقت الحاجة إليها، وذلك من خلال بيعها في الأسواق المالية.

3- **وظيفة السيولة** : يقوم النظام المالي بتوفير السيولة (النقد الجاهز للإنفاق) لحملة الأصول المالية الذين سبق وأن قاموا بتخزين ثرواتهم فيها، وذلك حتى يلبي حاجتهم للإنفاق المتوقع أو الطارئ. ويتطلب ذلك وجود أسواق مالية لتوظيفها حتى لا يحجم أصحاب الثروات عن توظيفها في هذه الأصول، وإبقاءها على شكل نقود أو ودائع جارية دون أي عائد.

4- **وظيفة الائتمان** : يوفر النظام المالي للمؤسسات والوحدات الحكومية والوزارات فرصة الحصول على الائتمان من خلال إصدارات الدين العام، أو الأذونات أو سندات البلديات،وغيرها.وتقوم مؤسسات النظام المالي المختلفة(مثل المصارف وصناديق التقاعد،والأسواق المالية) بتقديم الائتمان مقابل سعر فائدة.

5- **وظيفة المدفوعات** : وفر النظام المالي وسائل حديثة بدءاً بالأوراق النقدية (أوراق البنكنوت) مروراً بالشيكات وبطاقات الائتمان والحسابات الجارية، انتهاءً بما يسمى بالنقود الإلكترونية. وما التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع المعتمدة فيها إلا مثال على هذا النوع من التطور.

6- **وظيفة المخاطرة** : يقوم النظام المالي من خلال مؤسساته المتخصصة بالتأمين لتغطية الخسائر المحتملة عن طريق بيع وثائق تأمين يتمتع حاملوها بحماية ضد الخسائر المتوقعة. يضاف إلى ذلك أن النظام المالي يوفر أدوات وأساليب مالية معينة للوقاية من مخاطر تقلبات الأسعار والفوائد مستقبلاً، فبأدوات مثل الخيارات و المستقبليات والمراجحات، أصبح بالإمكان تحقيق نوع من الاستقرار في التدفقات النقدية للأفراد وللشركات في معزل عن تقلبات الأسعار والفوائد التي قد تنجم عن ظروف بيئية مختلفة سياسية كانت أو اقتصادية أو غيرها.

7- **وظيفة السياسة** : تلعب مؤسسات النظام المالي من أسواق مالية ومصارف وغيرها دوراً أساسياً في توفير قناة أساسية تستطيع من خلالها الحكومات تنفيذ سياساتها الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم، وحفز النمو الاقتصادي المستدام والتشغيل الكامل للموارد الاقتصادية. ويقوم البنك المركزي –

المسؤول عن السياسة النقدية – باستخدام أدوات للتأثير على أسعار الفوائد وعرض النقود لتحقيق الأهداف الرئيسية للنظام الاقتصادي.

القسم الثاني : النظام المالي الإسلامي

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على مبادئ مستقاة من الشريعة الإسلامية وتتحدد فيها أهدافه ووظائفه .ويناقش هذا القسم أبعاد النظام المالي الإسلامي من حيث طبيعته ،وخصائصه العقائدية،ثم أهدافه ووظائفه المختلفة،وذلك بعد البدء بتعريف هذا النظام.

تعريف النظام المالي الإسلامي

على الرغم من المقاربات التي تمت حول مفهوم النظام المالي الإسلامي لدى الباحثين المعاصرين ،والتطرق لبعض جوانبه أو تطبيقاته[10] ،إلا أن الباحث لم يجد تعريفا محدداً للنظام المالي الإسلامي،بل وجد بأن بعض الباحثين يتعرضون للمالية العامة للدولة الإسلامية، ويطلقون على ذلك مصطلح النظام المالي في الإسلام. كما أن بعضهم يشيرون إلى كل من النظام الاقتصادي الإسلامي، والنظام المالي الإسلامي، والنظام المصرفي الإسلامي بشكل مترادف[11] ،أو يقصدون به النظام المصرفي تحديدا [12]. إلا أن الباحث يرى وجوب الفصل النظري بين هذه الأنظمة وتحديد ترتيب كل منها بالنسبة لغيره؛ فالنظام الاقتصادي هو النظام الكلي الذي ينبثق عنهُ النظام المالي، ويكون النظام المصرفي بدوره نظاماً فرعياً من النظام المالي.

وحيث أنهُ لا يوجد تعريف محدد مسبقاً للنظام المالي الإسلامي، فقد طور الباحث تعريفاً يستفيد من العناصر الأساسية في تعريف النظام المالي التقليدي، ويُبقي على الخصوصية الإسلامية لهذا النظام، وبذلك فإن النظام المالي الإسلامي هو:

"مجموعة من المؤسسات والقوانين والأنظمة، والتقنيات التي يتم من خلالها إيجاد وتبادل الأصول المالية، ويتم من خلالها إنتاج وتوزيع الخدمات المالية. وتخصيص الأموال بناءً على العائد المتوقع للاستثمار، وذلك على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية للمجتمع".

أولاً :جذور النظام المالي الإسلامي

لقد عرف المسلمون كثيراً من المعاملات المالية وطبقوها فيما بينهم، أو مع غيرهم، حيث كانوا يمارسون بعض الأعمال المصرفية المنفردة من خلال تعاطيهم للتجارة، مثل صرف العملة وتحويلها إضافة إلى بعض النشاطات الائتمانية [13]. كما عرف التعامل المالي والاستثماري من خلال صيغ مختلفة كالمضاربة، والمشاركة، والسلم، والمزارعة، والمساقاة،وغيرها.

وفي عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان تم إصدار الدينار الإسلامي بعد أن كان المسلمون يتعاملون بعملة الروم البيزنطيين، وتم حصر صك العملة وإصدار النقود بالدولة الإسلامية [14]. كذلك تصدى الصحابة والتابعون والفقهاء للقضايا المالية في باب فقه المعاملات، بحيث نالت حظاً وافراً من أبحاثهم ودراساتهم[15].

على الرغم من الشواهد التي مَرّ ذكرها، إلا أن التساؤل يدور حول عدم وجود مؤسسات مالية مستقلة تطبق النظام الإسلامي بحيث تلعب دوراً تمويلياً أكثر تقدماً يفضي إلى تحولات جذرية في اقتصاديات المجتمعات الإسلامية.

يتفق الباحث مع ما يذهب إليه " مختار خطاب"[16] من صعوبة الإجابة على هذا السؤال ،بسبب نقص المعلومات عن التاريخ الاقتصادي الإسلامي للمجتمعات الإسلامية،وعدم خضوع المعروف منها للتحليل العلمي الدقيق.إلا أن هذا لا يمنع من تقديم بعض العناصر التي تساهم في الإجابة–ولو جزئياً– على هذا السؤال،منها :

1- الطبيعة الفقهية للعقود؛ حيث كانت عقود الشركات في الفقه الإسلامي منظمة لتحكم علاقات مباشرة بين الشركاء في هذه الشركات،وكانت أغلب المذاهب لا تجيز وجود وسيط مالي مثل إجازة المضارب الآخر وهو الذي يأتي وسطاً بين العامل ورب المال في عقد المضاربة.

2-أحكام الوديعة في الفقه الإسلامي التي لا تجيز للوديع(المودع لديه) التصرف بالوديعة.

3- الاعتماد على العلاقات الشخصية والاجتماعية ساهم في الحد من تطور التعامل المالي بشكل مؤسسي منظم.

إضافة لما سبق فإن الظروف التي مرت على المسلمين بعد عهد الخلافة من حروب وفتن واضطرابات سياسية حالت أيضاً دون نشوء نظام مالي إسلامي يمكن أن ينظر إليه كتجربة حية يمكن الرجوع إليها، أو مقارنة أي تجربة أخرى بها.

النظام المالي الإسلامي في العصر الحديث

في العصر الحديث، وخلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين[17] بدأ يبرز من جديد مفهوم التمويل الإسلامي كردة فعل على التمويل الربوي الذي تقدمه المؤسسات المالية الغربية، أو مثيلاتها العربية، والتي انتشرت بشكل كبير منذ بدايات القرن العشرين. كما أن تحسن مستوى الدخل وزيادة الثروة الناجمين عن الطفرة النفطية أديا بدوريهما إلى دعم فكرة التمويل الإسلامي، وتوفير مصادر تمويل للمؤسسات المالية الإسلامية حديثة النشأة، بحيث لا تبقى ثروات الأمة ومقدراتها مرتهنة بيد المؤسسات المالية الغربية، وحتى توجه هذه الثروات نحو تحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة في الأقطار الإسلامية.

ورغم التخوفات الكثيرة من عدم نجاح فكرة التمويل الإسلامي، فإنه استمر في النمو و التوسع حتى بات ركناً مهماً من أركان النظام المالي العالمي المعاصر.

ثانياً :الخصائص العقائدية للنظام المالي الإسلامي

ينطلق النظام الاقتصادي الإسلامي من أسس عقائدية يتبناها كأساس فكري يبني عليه نظرياته ومفاهيمه حول الحياة الاقتصادية للإنسان، وينطلق منها لحل المشكلة الاقتصادية من وجهة النظر الإسلامية.إن الأسس الفكرية والمبادئ العامة التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي،بما فيه الجزء المتعلق بالمصارف الإسلامية تتلخص فيما يلي:

أولاً: تحريم الفائدة[18] : يُنَظر في الاقتصاد الرأسمالي إلى النقود على أنها سلعة تباع وتشترى ويحدد سعرها (الفائدة) على أساس التوازن بين عرض النقود والطلب عليها عند البعض،أو بعرض الائتمان والطلب عليه عند البعض الآخر. وبالتالي فإن الفائدة تلعب الدور الأساسي في تخصيص الموارد وتوزيعها على الجهات التي تطلب التمويل.أما في النظام المالي الإسلامي فإن النقود بحد ذاتها لا تلد نقوداً بمجرد مرور الوقت فقط، وإنما يجب اقتران ذلك بالاستثمار. كما أن وظائف النقود في النظام المالي الإسلامي محددة بكونها وحدة للقياس أو معيارا للقيمة، ووسيطاً للمبادلة، ومستودع للثروة أو أداةً لاختزان القيم، وقاعدة للمدفوعات المؤجلة وتسوية الديون والالتزامات[19] ، وبهذا فقد كانت نظرة الشريعة الإسلامية إلى الفائدة على أنها أحد أنواع الربا (ربا النسيئة) المحرم بشكل قاطع في القرآن والسنة، وإجماع علماء المسلمين[20].

انطلاقاً من تحريم الإسلام للتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً، فإن القروض والودائع التي تحمل سعر فائدة أو أدوات الدين ذات العائد الثابت (قصيرة أو طويلة الأجل)، أو أي أداة مالية تستحق عائداً ثابتاً محدداً مسبقاً بشكل كلي أو جزئي (كالأسهم الممتازة) سوف تكون محظورة بشكل مطلق في ظل النظام المالي الإسلامي، إضافة إلى تحريم خصم الأوراق التجارية وإعادة جدولة الديون على أساس الفائدة.

ثانياً:مبدأ الغنم بالغرم(المشاركة) : في النظام الرأسمالي يتم الحصول على الأموال لغايات الاستثمار على أساس سعر الفائدة، بحيث يحصل المستثمر على هذه الأموال إما على شكل قروض مباشرة، أو سندات، أو أذونات... إلخ. ويترتب على هذا أن يقوم المقترض بسداد قيمة القرض مع فوائده في وقت محدد بغض النظر عن نتائج أعماله. وبهذا فإن الفائدة تشكل عبئاً إضافياً على إدارة المشروع، وتجعله في موقف حرج في حالة حدوث خسائر. بالمقابل، فإن المموّل يضمن عائداً ثابتاً ومسبق التحديد، وما عليه سوى انتظار الوقت لتحقيق هذا العائد.

أدى تخصيص الأموال على أساس سعر الفائدة إلى توجهها تلقائياً نحو المشاريع الكبيرة – وليس شرطاً أن تكون مشاريع كفؤة – التي تستطيع أن توفر ضمانات أكبر، وبالتالي تحصل على الأموال بسعر فائدة قليل نسبياً. أما

المشاريع الصغيرة أو المنشأة حديثاً (ولو كانت ذات فعالية وكفاءة) فإنها – وبسبب عدم وجود ضمانات كافية مقارنة بالشركات الكبيرة – تكون مضطرة لدفع فوائد مرتفعة أو أنها تحرم من الحصول على الأموال فتبقى ضعيفة وصغيرة. يضاف إلى ذلك الآثار السلبية الأخرى للتمويل على أساس سعر الفائدة على التكوين الرأسمالي، واستقرار الأسواق المالية، وغيرها من الجوانب[21] . كبديل للتمويل على أساس الفائدة الربوية، يأتي البديل الإسلامي وذلك بتوفير التمويل للمشاريع على أساس المشاركة بين رأس المال و العمل القائمة على مبدأ الغنم بالغرم باقتسام العائد سواء كان إيجابياً (ربحاً) أو سلبياً (خسارة) بالاتفاق بين مقدم التمويل والمستثمر،وكذلك على أساس التداول الفعلي للأصول المختلفة.

ثالثاً: تحريم كنز المال : بعد الإطلاع على الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة ،إضافة إلى كتابات الباحثين الإسلاميين ذات العلاقة بكنز المال ؛ فإن الباحث يستنتج بأن اكتناز المال يعني: "**حجب المال عن المنفعة**"، أي حجز المال ومنعه من تحقيق المنافع التي يمكن أن يؤديها لصاحبه أو للمجتمع. وقد يشمل الاكتناز عملية حجز الأرباح وتدويرها في الشركات بشكل مبالغ فيه دون أن يكون هناك خطط لإعادة استثمارها وتشغيلها.

وصورة مكتنز المال في التراث الإسلامي مرتبطة بالبخل والتقتير وعدم الإنفاق، وقد أشار القرآن لذلك من خلال الآية: ﴿...وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [22]. ويأخذ عدم الإنفاق عدة أوجه، فقد يكون عدم الإنفاق على الصدقات، أو عدم أداء فريضة الزكاة، أو قد يكون – بتقدير الباحث – أي إنفاق ليس فيه معصية ومنهُ الإنفاق على الاستهلاك الشخصي، أو الإنفاق الاستثماري لغاية تحقيق الربح. ومن هنا تبرز الحكمة الاقتصادية من وراء تحريم كنز المال في أن كنز المال يحرم الاقتصاد من مصدر مهم من مصادر الاستثمار بحيث يحجبه عن التداول والحركة، مما يؤدي إلى الإحجام عن الاستثمار، وإعاقة إنشاء كثير من المشاريع الاقتصادية التي يحتاجها المجتمع، وبالتالي تعميق الآثار السلبية لظاهرتي الفقر والبطالة، وتخفيض مستوى الرفاهية.

رابعاً: توافق مصادر الأموال واستخداماتها مع الشريعة الإسلامية : فبالنسبة لمصادر الأموال، التي يُعتمد عليها في الحصول على التمويل يجب أن تحُدد بتلك التي لا يشوبها الحرام من سرقة،أو غش، أو ربا... إلخ، فالعمل، والهبة ،والإرث... وغيرها الكثير من مصادر التمويل مباحة شرعاً. وينطبق هذا على المؤسسات بحيث لا يكون في مصادر تمويلها ما ينطوي على عائد ثابت كالسندات و الأذونات، والأسهم الممتازة.

أما بالنسبة لاستخدامات الأموال وتوظيفها فيجب أن توزن هي أيضاً بميزان الشريعة، فلا توجه نحو استثمارات تنطوي على حرام، مثل المتاجرة بالخمور، أو لحم الخنزير، أو البنوك الربوية... إلخ. أو الاستثمار في أدوات دين ذات عائد ثابت. وحتى بالنسبة للأوجه المباحة شرعاً فإن الباحث يرى وجوب أن تكون على أساس التوازن والوسطية، فالقرآن الكريم يؤكد على ذلك من خلال الآية الكريمة:﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ

الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً﴾ [23] حيث يمكن ملاحظة تجلي القرآن الكريم في توضيح مفهوم الوسطية الإسلامية بالإنفاق دون تقتير أو تبذير. فالتقتير مذموم لأنه يحرم الإنسان من تلبية حاجاته الغريزية، ويجعل الآخرين في موقف البُغض له والحسد منه ، والتبذير (أي الإنفاق الزائد) يوقع الإنسان في حالة من العَوَز والفقر.

خامساً: تحريم المقامرة : ينطوي مفهوم المضاربة المستخدم في الأسواق المالية الحديثة على عملية المتاجرة بأصول مالية تدر دخلاً، وذلك بهدف المتاجرة بها، بحيث لا يكون هدف المضارب الاستثمار الفعلي في الشركات التي تصدر هذه الأصول[24].وهذا الشكل من التعامل (المضاربة) يختلف عن المقامرة بافتراض أن المستثمر يكون متجنباً للخطر بحيث تكون مخاطره محسوبة، ويطلب عوائد تعوض عن هذه المخاطر، أما في المقامرة فإن المستثمر يكون مستعداً لتحمل مخاطر غير محسوبة وغير محددة [25] .وتكمن المشكلة في المضاربة المعتمدة في الأسواق المالية في تحولها إلى عملية مقامرة، كما في المشتقات المالية، حيث تحول نشاط البورصات من الاستثمار الحقيقي إلى عمليات صورية لا يتم فيها دفع ثمن الأصل المعني أو تسليمه، بل يتم انتهاز الفرصة الناجمة عن تغيرات الأسعار لتحقيق هامش ربح عن طريق تسوية المراكز المالية بين المتعاملين.

جاءت أهمية تحريم المضاربة (بمعنى المقامرة) والعمليات المرتبطة به مثل التعامل بالهامش والبيع على المكشوف في النظام المالي الإسلامي لأنها تضر بهدف من الأهداف الأساسية للشريعة الإسلامية (مقاصد الشريعة) وهو حفظ المال، لأن المضاربة تؤدي إلى خسائر كبيرة تضر بأموال المستثمرين في هذه الأسواق، حتى ولو كانوا من غير المشاركين في هذه العملية، فعندما يشتري مستثمر ما سهماً لإحدى الشركات بمبلغ كبير لا يعبر فعلاً عن حجم وأداء الشركة، فإنه يكون معرضاً وبدرجة كبيرة للخسارة عندما يتم اكتشاف أمر هذا التضخيم، فينخفض سعر السهم بنسبة كبيرة جداً.

كذلك فإن حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم): "لا ضرر ولا ضرار"[26] ، ينص صراحة على تحريم أي نشاط يؤدي إلى الإضرار بمصلحة المتعامل نفسه أو الإضرار بمصالح الغير.

سادساً: حرمة العقود[27] : يكتمل عقد الأسس الفكرية التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي بالتوكيد على الجانب الأخلاقي كونه مبني على منظومة من القيم والمثل والأخلاق، ويبرز ذلك من خلال توثيق الالتزام التعاقدي بين الأطراف المشاركة في الاستثمار وذلك بالحض على احترام العقود واقترانه بالإيمان والمؤمنين، وتظهر الدلائل على ذلك في أكثر من آية من القرآن الكريم بما في ذلك قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [28].

ثالثاً :أهداف النظام المالي الإسلامي ووظائفه

تلعب الأسس الفكرية التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي دوراً هاماً في توجيه مساره وترتيب أولياته، وتحديد أهدافه الإستراتيجية كـــ "نظام مالي" لهُ أهداف اقتصادية محددة ضمن إطار نظام أكبر هو النظام الاقتصادي، و(إسلامي) ينطلق من أسس فكرية دينية توجهه وتقوده على ضوء معتقدات منبثقة من الشريعة الإسلامية.

فهذا النظام يهدف إلى[29] :

استقرار قيمة النقود، بحيث تبقى وحدة حساب موثوقة، ووسيطاً مقبولاً للتبادل، ومخزناً للقيمة ثابتاً ومستقراً.و توليد مدخرات كافية واستغلالها بكفاءة.

إضافة لهذين الهدفين يوجد هدفين آخرين غير مباشرين هما: الرفاهية الكاملة، من خلال العمالة الكاملة والمعدل الأمثل للنمو.وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتوزيع منصف للدخل والثروة. يرى الباحث عدم اختلاف النظام المالي الإسلامي عن النظام المالي الرأسمالي في هذه الأهداف، إلا أن ما يختلفان فيه هو الإطار والوسائل اللذين سيتم من خلالهما تحقيق هذه الأهداف؛ففي النظام المالي الإسلامي سيكون تحقيق هذه الأهداف محدداً بإطار الشريعة الإسلامية التي ترمي إلى أهداف أبعد لتشمل جوانب إنسانية وأخلاقية .

إن تحقيق أهداف النظام المالي في إطار إسلامي سينعكس على الوظائف التي سيتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف، فالوظائف التقليدية للنظام المالي الرأسمالي، كالادخار، والثروة، والسيولة،... إلخ. لن تتغير في النظام الإسلامي من حيث هيكلها العام، ولكن الأدوات التي يتم من خلالها تنفيذ الوظائف ستخضع لعملية (تصفية شرعية) من الشوائب الوضعية التي تتعارض والشريعة الإسلامية، فلا وجود للربا بكل أشكاله وأدواته، ولا تعامل بسلع أو خدمات محرمة شرعاً، ولا تعامل بالمضاربة التي تأخذ شكل المقامرة.

القسم الثالث : مؤسسات النظام المالي الإسلامي

في سبيل تحقيق أهداف النظام المالي الإسلامي، والقيام بالوظائف المنوطة به، فإن الحاجة تنشأ إلى وجود أطر مؤسسية تعمل مع بعضها البعض في ظل هذا النظام، و لن تخرج المؤسسات المالية المقترحة في ظل النظام المالي الإسلامي في هيكلها العام عن تلك الموجودة في النظام المالي التقليدي كالمصارف التجارية، وشركات التأمين، والأسواق المالية، والمصارف المركزية... إلخ، إلا أن ما سيتغير هو أدواتها وأساليب عملها.

وقد اقترح " ObaiduAllah" نموذجاً يبين أهم المؤسسات المالية والأدوات التي يمكن التعامل بها في تلك المؤسسات من خلال الوساطة المالية أو من خلال التمويل المباشر (انظر الشكل المرفق في نهاية البحث)

على الرغم من شمول نموذج " ObaiduAllah" لأغلب المؤسسات والأدوات المالية في النظام المالي الإسلامي المقترح ،لم يأخذ يتطرق للمؤسسات المحلية (المصرف المركزي) أو الدولية التي تشرف على أداء هذا النظام .وقبل ذلك كان " شابرا " قد طور تصوراً نظرياً لأهم المؤسسات التي ستكون النظام المالي الإسلامي.

بناءاً على نموذج " عبيد الله " ونموذج " شابرا "،فإن أهم مؤسسات النظام المالي الإسلامي ستتكون مما يلي [30] :

أولاً: المصارف : إن وجود المصارف كمؤسسة وساطة مالية مصرفية هو ضرورة لا بد منها، لما لذلك من أهمية في تحقيق كثير من وظائف النظام المالي كالادخار، والائتمان، إضافة إلى انفرادها بعملية خلق النقود ذات الأهمية البالغة في الاقتصاد.

وفيما يتعلق بواقع عمل المصارف التي تتبنى النظام المالي الإسلامي، فإن المصارف الإسلامية تتواجد جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية (الربوية) في ظل نظام مالي تقليدي، سواءً في الدول الإسلامية، أو دول أخرى، ماعدا تلك التي تعمل في السودان، أو باكستان، أو إيران ذات النظم الاقتصادية الإسلامية المتكاملة.

ثانياً: شركات التأمين : في النظام المالي الإسلامي تقوم شركات لتأمين بنفس الدور التقليدي، غير أن طبيعة العلاقة بين المؤمنين (أو المستأمنين) تكون مختلفة في شركات التأمين الإسلامية عنها في تلك التقليدية، فالقسط الذي يدفعه المستأمن(المؤمن) لا يدخل في ملك الشركة نهائياً بحيث لا يسترد منه شيء (كما في التأمين التقليدي) بل يعتبر في شركة التأمين الإسلامي مشتركاً مع غيره من المؤمن لهم لدى الشركة على أساس تعاوني "تكافليّ".

ثالثاً: الأسواق المالية : على الرغم من تداول الأدوات المالية الإسلامية في الأسواق المالية التقليدية، وظهور بعض المؤشرات الإسلامية في الأسواق المالية العالمية، إلا أن ذلك لم ينتهِ إلى وجود سوق مالية إسلامية، مما أدى إلى إبقاء مدخرات العالم الإسلامي خارج البلدان الإسلامية، وتستفيد منها دول أخرى. كذلك الأمر بالنسبة لسوق النقد الإسلامي لإدارة السيولة الزائدة (خاصة في المصارف الإسلامية)، حيث لم يوجد مثل هذا السوق بشكل معروف. ويرى الباحث لذلك عدة أسباب منها عدم تطوير أدوات مالية إسلامية قصيرة الأجل، فالقروض الفورية، والليلية، واليومية، لا يمكن التعامل بها على أساس المشاركة في الربح لصعوبة تقديره لفترة قصيرة وعدم التعامل بالفائدة. يضاف لما سبق قلة عدد المصارف الإسلامية في البلد الواحد، وعدم التعاون فيما بينها، إضافة إلى انخفاض مستوى انفتاح المصارف الإسلامية في البلدان المختلفة على بعضها البعض.

رابعاً: المصرف المركزي : يقع المصرف المركزي على قمة هرم النظام المصرفي في أي بلد، حيث يلعب الدور الأساسي في تحقيق الاستقرار النقدي، وكبح التضخم، وحفز النمو، ويقوم وبإصدار العملة، والعمل كوكيل مالي للحكومة. وفي النظام المالي الإسلامي تبقى هذه الوظائف وتلك الأهداف مرتبطة بالبنك المركزي بشكلها العام، يضاف

إليها وظائف تتعلق بتدريب العاملين في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، على الأقل في مرحلة التحول نحو النظام الإسلامي. كذلك يلعب المصرف المركزي دوراً هاماً في تطوير وتقوية الأسواق المالية الإسلامية وحل مشكلة السيولة للمصارف الإسلامية من خلال إصدار أدوات الدين الحكومية قصيرة الأجل لامتصاص السيولة، أو شراء الأدوات المالية الاستثمارية قصيرة الأجل التي تصدرها المصارف الإسلامية عندما تحتاج إلى السيولة.

خامساً: مؤسسات مالية رديفة[31] : تكون المؤسسات السالفة الذكر الأركان المؤسسية الهامة للنظام المالي الإسلامي، إلا أن وجودها – على أهميته البالغة – يجب أن يدعم بمؤسسات مالية رديفة لتقدم الاستشارات المالية وإدارة الأموال والرقابة المالية، إضافة إلى المؤسسات المالية غير الربحية، ومن أهم هذه المؤسسات:

أ– **المؤسسات المالية غير المصـــرفية:** حيث تقدم هذه خدمات مثل إدارة الاستثمار للمدخرين والمستثمرين. كـــذلك يمكن أن تلعب هذه المؤسسات دوراً آخر كمؤسسات استثمار تدير صناديق استثمارية مختلفة على أساس الشريعة الإسلامية، بحيث تعمل إلى جانب المصارف في مساعدة المستثمرين على تحقيق التنويع اللازم في اســـتثماراتهم للتقليل من مخاطر الاستثمار وتحقيق العوائد المجزية.

ب– **شركات الاستشارات المالية:** حيث تستطيع تقديم خدماتها الاستشارية بخصوص دراسات الجدوى لمشاريع المشاركة والمضاربة المرشحة للاستثمار فيها . وذلك عن طريق قيام هذه المؤسسات بجمع المعلومات من السوق ومعالجتها وتقديمها لمن يطلبها مقابل أجر أو سعر.

ج– **هيئة التأمين على الودائع المصرفية:** حيث يقوم أصحاب الحسابات الجارية بالتأمين ضد خسارة بعض ودائعهم أو كلها في حالات العسر أو الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف.

د– **مؤسسات ائتمان واستثمار غير ربحية:** وهي مؤسسات مالية مخصصة لتقديم الدعم المالي بالمشاركة مع أصحاب المشاريع الزراعية والصناعية، ودعم قطاع التصدير, وكذلك قد توجه لتمويل الإسكان الشخصي.

من جانب آخر،وعلى المستوى الدولي فقد ظهر العديد من الأطر المؤسسية التي تعمل كمؤسسات مالية رديفة للمؤسسات المالية الإسلامية حول العالم، وذلك لتحقيق نوع من القبول العالمي للتمويل الإسلامي ومؤسساته،وتحقيق التناسق في الأساليب والأدوات المالية المستخدمة في المؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى توحيد المعايير المحاسبية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. إضافة إلى الدور المأمول من هذه المؤسسات في خلق أسواق مالية إسلامية على مستوى العالم. **ومن أهم هذه المؤسسات** [32]:

1/ المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية: أنشئ هذه الإطار التنظيمي عام 2000 بهدف زيادة الشفافية ودعم الانضباط (أي الالتزام الشرعي) للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المشاركة فيه، كما يوفر فرصة للمؤسسات المشتركة فيه لإرساء القواعد لفهم واستيعاب التمويل الإسلامي وتكامله مع النظام المالي العالمي.

2/ هيئة الخدمات المالية الإسلامية: وهي هيئة دولية عالمية بدأت أعمالها نهاية العام 2002 ،وهي تمارس دوراً هاماً في الرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية, وذلك بهدف ضمان الكفاءة والاستقرار في عمل هذه المؤسسات. إضافة إلى دعم قدرة هذه المؤسسات على الاندماج في النظام المالي العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية في عالم الصناعة المالية.

3/ الوكالة الإسلامية الدولية للتقييم الائتماني: نظراً لأهمية التقييم الخارجي في إمداد المعلومات عن نشاط الشركات للأطراف التي ترغب بشراء الأدوات المالية التي تصدرها، كان التفكير بإنشاء هذه المؤسسة لدعم البنية التحتية لسوق النقد الإسلامي.

4/ السوق المالي الإسلامي الدولي: بالتعاون ما بين مجموعة من المصارف الإسلامية, فقد تم في العام 2001 التوقيع على إنشاء هذه المؤسسة الهامة، ويعود سبب ذلك إلى قدرتها على تمكين المصارف الإسلامية من تحقيق استخدام فعال للفوائض النقدية وتطوير أدوات للتعامل فيما بينها على ضوء أسس ومبادئ التمويل الإسلامي, وهي بهذا ستزيل عائقاً صعباً عن طريق المصارف الإسلامية (الذي يتمثل بمشكلة إدارة السيولة) وتساهم في تعظيم فعاليتها وربحيتها.

5/ منظمة التدقيق والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية: وهي مؤسسة حديثة أنشئت عام 1992 بهدف توحيد المعايير المحاسبية المستخدمة في المؤسسات المالية الإسلامية في قياس نتائج الأعمال والإفصاح عنها في المصارف الإسلامية.

القسم الرابع : مشاكل ومعوقات تحد من التوجه نحو تطبيق النظام المالي الإسلامي

تعترض النظام المالي الإسلامي مجموعة من المعوقات والمشاكل في التطبيق العملي ، لم تجد بعضها طريقها إلى الحل بعد،ولا يرى الباحث ذلك بغريب على نظام يطبق حديثاً في ظل بيئة اعتادت التعامل بالنظام التقليدي منذ مئات السنين، حيث يلزم تعديل هنا وتصحيح هناك حتى يتم تكييف الأدوات والمؤسسات والأفراد مع هذا النظام وكيفية التعامل على أساسه. وفيما يلي استعراض لهذه المعوقات والمشاكل [33] :

1.عدم وجود إطار تنظيمي وقانوني داعم للنظام المالي الإسلامي: حيث أن التشريعات الضريبية – مثلاً – تمنح المتمول (طالب التمويل) بفائدة خصماً ضريبياً كميزة إضافية، وهذا ما لا يحصل عليه عند استخدام صيغ التمويل الإسلامية. كما أن السلطات الحكومية تُحصِّل رسوم انتقال العقارات بشكل مزدوج في حالة التمويل العقاري.

2. لا يوجد مركز مالي إسلامي منظم يعمل ضمن إطار الشريعة الإسلامية: وذلك يحرم المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية من وجود وسيط لتسوية الالتزامات المالية للتعاملات الدولية فيما بينها. كذلك يحرمها من تصريف فوائض أموالها في استثمارات قصيرة الأجل.

3. تتصف الأسواق الثانوية لرأس المال في الدول الإسلامية بكونها ضحلة (غير عميقة) وقليلة السيولة، وفيما يتعلق بأسواق النقد وأدواتها ، فأنها غير موجودة إسلامية كانت أو ربوية، وهذا يؤدي بدورهِ إلى تراكم الأموال وتكديسها لدى المؤسسات المالية للحفاظ على مستوى آمن من السيولة وبالتالي عدم استخدامها, مما يؤثر على كفاءة هذه المؤسسات وقدرتها على تعظيم الثروة.

4. انخفاض مستوى التنسيق والتعاون بين المصارف الإسلامية لإدارة رأس المال على صعيد البلد الواحد أو على الصعيد الدولي ، إضافة إلى عدم الابتكار وضعف القدرة على التطوير في الأدوات المالية قصيرة الأجل التي يمكن أن تكون وسيلة لهذا التعاون.

5. يحتاج النظام المالي الإسلامي إلى تطوير أنظمة للمحاسبة والتدقيق تتواءم والطبيعة الخاصة لعمليات وأدوات وأصول المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك لتعزيز الثقة من خلال مزيد من الشفافية وإمكانية المراقبة على أعمال تلك المؤسسات من قبل الجهات الرقابية الحكومية والأهلية أو من قبل المساهمين، ولهذه المعايير أهمية بالغة ودورٌ أساسيٌ في تحقيق التكامل ما بين المؤسسات المالية الإسلامية ، وتوفير بيئة مناسبة من القبول لها في المسرح المالي الدولي.

6. بسبب عدم وجود سلطة دينية ذات قرارات ملزمة، تلجأ المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى تعيين لجان شرعية، بعضوية بعض علماء الشريعة لبيان رأي الدين وإصدار الفتاوى بخصوص تعاملات هذه المؤسسات وأدواتها.و تختلف الآراء التي تبديها لجان الرقابة الشرعية من مؤسسة لأخرى ومن بلد لأخر بسبب اختلاف وتنوع المدارس الفقهية، فقد يوجد أسلوب مسموح للتعامل به أو أداة مالية معينة مباحة للتعامل في بلد ما، ولا نجد ذلك في بلد آخر، وحتى أن الأمر قد يختلف من مصرف لآخر في نفس البلد. وهذا يحرم مؤسسات النظام الإسلامي من وحدة الرأي الفقهي وإمكانية التنسيق والتعاون المحلي والدولي فيما بين هذه المؤسسات.

7. هناك مشكلة قديمة حديثة برزت منذ نشأت المؤسسات المالية الإسلامية (المصارف بشكل خاص) تمثلت بعدم كفاية الكوادر البشرية المؤهلة فنياً وعلمياً وشرعياً للتعامل مع أدوات النظام المالي الإسلامي، وكيفية التعامل بها،فضلاً عن إمكانية إبداع أدوات وأساليب مالية شرعية حديثة.

إن عدم وجود الأعداد من الموظفين المحترفين ذوي الخلفية الشرعية(علماً والتزاماً) والخبرة المالية قد يحد من مقدرة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تطوير نفسها وتحقيق النمو والازدهار.

الخلاصة وأهم النتائج

1. النظام المالي الإسلامي نظام أصيل ذو جذور حضارية واضحة ومعروفة.

2. للنظام المالي الإسلامي مرجعية فكرية دينية واضحة مستندة للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة؛ برزت منها قواعد اقتصادية تصلح لأن تؤسس لنظام مالي فعال وقابل للنجاح في العالم المعاصر.

3. النظام المالي الإسلامي نظام جزئي من النظام الاقتصادي الإسلامي،ويتمثل بجزء منه في المصارف الإسلامية .

4. يمكن أن يستفيد النظام المالي الإسلامي من النظام المالي التقليدي في تحديد الأهداف والوظائف الخاصة به، مع إبقاء المجال مفتوحاً للاختلاف في كيفية تحقيق الأهداف والوسائل اللازمة لذلك.

5. إن العمل على تحديد مفهوم النظام المالي الإسلامي وإبراز طبيعته ومؤسساته وكذلك موقفه من أهداف النظام المالي التقليدي ووظائفه سيساعد على تفهم طبيعة هذا النظام من قبل البلدان والمؤسسات التي ليس لديها خبرة في التعامل مع هذا النظام .

6. إن إبراز هذا النظام المالي بشكل واضح يؤسس لصناعة مالية واعدة تشكل جزءاً مهماً في النظام المالي العالمي ،وتصلح لأن تكون بديلاً فعالاً للنظام المالي القائم على سعر الفائدة.

7. لم تستطع النجاحات التي حققتها مؤسسات النظام المالي الإسلامي – على أهميتها – لحد الآن تحقيق النهاية المأمولة المتمثلة بنظام مالي إسلامي معاصر يمكن تبنيه بالكامل .

8. تبرز الكثير من المعيقات التشريعية (الدينية أو القانونية) والتنظيمية بحيث تعيق تبني نظام مالي إسلامي كامل .

9. لم يصل الفكر الإسلامي الخاص بالتمويل الإسلامي لدرجة المرونة الكافية التي تجعل من تطبيق هذا النظام بشكل فعال أمراً واقعاً.

التوصيات

1- العمل على إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بالتعليمات الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية الدولية خاصـة ما يتعلق منها بالمعايير المحاسبية، وذلك كخطوة أولى نحو توحيد الأطر الرقابية المنظمة لعمل هذه المؤسسات علـى مستوى العالم وعلى مستوى الدول.

2- العمل على تطوير الأدوات المالية الإسلامية القائمة، واستحداث أدوات مالية إسلامية جديدة لتطوير الأسواق المالية التي تتعامل بأصول مالية إسلامية، تمهيداً لإيجاد أسواق مالية إسلامية بالكامل.

3- توحيد الجهود المبذولة من قبل علماء الشريعة فيما يخص مشروعية أساليب تعامل المؤسسات الماليـة الإسـلامية للحد من التناقض في بعض الآراء الشرعية، مع إبقاء المجال مفتوحاً لمراعاة الظروف الخاصة بكل بلد.

4- أهمية تكامل جهود المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى البلد الواحد أو على المستوى الدولي ،والعمل علـى أساس التكامل والمنافسة الإيجابية ؛والتي ستسهم بدورها في تطوير الصناعة المالية الإسلامية نحو منافسة المؤسسات المالية الوضعية الأخرى .

5- تعميق التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لخلق حالة من القبول للنظام المالي الإسلامي كنظام واقعي وعملي في العالم المعاصر،إضافة إلى أهمية ذلك في توضيح مفهوم التمويل الإسلامي لغير المسلمين كأحد الأوجـه الحضـارية للشريعة الإسلامية.

6- الاهتمام بتطوير الموارد البشرية التي تشكل البنية الأساسية للعمل المالي الإسلامي .

الهوامش :

(1) البيلاوي، حازم. "سمات الأزمة المالية الحالية وعلاقتها بالأزمات السابقة المثيلة" (ص 1).
(2) عمر، محمد عبد الحليم." قراءة إسلامية فى الأزمة المالية العالمية" (ص ص 2-8).
(3) (e.g., Sundararajan and Errico, Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System (p3). Ainley and others, Islamic Finance in the UK,(p p 6-8).
Sole, Introducing Islamic Banks into Conventional Banking Systems (p p23-24) .
(4) El Qqorchi, Islamic Finance Gears Up. http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2005/12/qorchi.htm.
(5) Choong and Liu (pp1-3).
(6) شابرا،الإسلام والتحدي الاقتصادي (ص13).
(7) Rose, Money and Capital Markets (p 2).
(8) Op.Cit (p 2) .
(9) Op.Cit (pp 6-9) .
(10) Obaidullah, Islamic Financial Services (p p 3-4) .
(11) إقبال وميراخور، النظام المصرفي الإسلامي (ص2).
12) Hairetdinov, Ravil,Islamic Financial System.
http://islamic-world.net/economics/financial_system_01.htm.
(13) البعلي، أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية (ص ص6-7) .
(14) شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي (ص.ص183-185).
(15) **المصدر نفسه** (ص.ص31-34) .

(16) خطاب،،قدرة الجهاز المصرفي على تمويل النمو والتوسع في النظامين الرأسمالي والإسلامي (ص 92).
(17) Ali, The Emerging Islamic Financial Architecture (p 1).
(18) Iqbal, Islamic Financial Systems (p 42).
(19) شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي (ص.ص180–181) .
(20) سابق،فقه السنة (ص128) .
(21) لغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية: بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي (ص.ص19–25).
(22) (التوبة / 34)
(23) (الإسراء / 15)
(24) كمال،المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج (ص.ص224–225)
(25) Bodie,Zvi et al.Essentials of Investments. (p123).
(26) سنن ابن ماجه، ج2 (ص 7842)
(27) Iqbal, Islamic Financial Systems (p42).
(28) (المائدة / 1)
(29) شابرا، النظام النقدي والمصرفي في اقتصاد إسلامي (ص ص 3–6) .
(30) شابرا، النظام النقدي والمصرفي في اقتصاد إسلامي (ص ص3–6).. Obaidullah, Islamic Financial Services (p18)
(31) شابرا، النظام النقدي والمصرفي في اقتصاد إسلامي (ص ص 24–27) .
(32) Ali, The Emerging Islamic Financial Architecture (pp 12-13) .
(33) Iqbal, Islamic Financial Systems (p 44).

المراجع العربية:

– إقبال، زبير وميراخور، عباس . (1987). النظام المصرفي الإسلامي، ورقة بحثية رقم 49، صندوق النقد الدولي، واشنطن، آذار/ مارس.

– الببلاوي، حازم. "سمات الأزمة المالية الحالية وعلاقتها بالأزمات السابقة المثيلة".ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي".2008/11/8. تنظيم مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان.الأردن.

– البعلي، عبد الحميد.(2001). أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية، الملتقى الإسلامي بعنوان: تحديات العولمة للمصارف الإسلامية، تنظيم الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، أيار2001.

- عمر، محمد عبد الحليم." قراءة إسلامية فى الأزمة المالية العالمية". ورقة عمل مقدمة إلى ندوة«الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية» . 11أكتوبر 2008م. تنظيم مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي. جامعة الأزهر.

– الغزالي ،عبد الحميد ، الأرباح والفوائد المصرفية: بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي.(1990). الطبعة الأولى، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، البحرين.

– خطاب، مختار ،قدرة الجهاز المصرفي على تمويل النمو والتوسع في النظامين الرأسمالي والإسلامي.(1990)المجلة العربية للعلوم الإنسانية،(مجلة فصلية محكمة تصدر عن جامعة الكويت)،ربيع .

– سابق، سيد .(1988). فقه السنة، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان.

– سنن ابن ماجه، ج2، كتاب الأحكام، ص784، رقم الحديث 2341.

– شابرا، محمد عمر.(1984). النظام النقدي والمصرفي في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول،العدد الثاني.

– ....، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد السمهوري.(1996). الطبعة الأولى، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن.

– شبير ،محمد عثمان .(2001).المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الرابعة، دار النفائس، عمان .

– صوان، محمود .(2001).أساسيات العمل المصرفي الإسلامي،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،عمان.

– كمال، يوسف.(1996). المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج، الطبعة الثانية، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة.

– الهندي، منير ، الأوراق المالية وأسواق رأس المال.(1995). الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

English references:

− Ali,A. Mohammed.(2002). The Emerging Islamic Financial Architecture: The Way Ahead". The Fifth Harvard University Forum On Islamic Finance, Islamic Finance: Dynamics and Development. Science Center, Harvard University, Cambridge, Massachusetts, April 6-7-2002.

- Ainley, Michael, Ali Mashayekhi, Robert Hicks, Arshadur Rahman, and Ali Ravalia. (2007). Islamic Finance in the UK: Regulation and Challenges (London: Financial ServicesAuthority).

- Bodie,Zvi et al. 2008.Essentials of Investments. McGraw.Hill, International Editition. 123.

- Choong, Beng Soon, and Ming-Hua Liu.(2006).“Islamic Banking: Interest-Free or Interest-Based?” Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=868567.

- El Qorchi, Mohammed.(2005).“Islamic Finance Gears Up,” *Finance and Development* (Washington: International Monetary Fund). http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2005/12/qorchi.htm. Accessed on 10/9/2008.

- Hairetdinov,Ravil,Islamic Financial System .Accessed on 28/5/2008 http://islamic-world.net/economics/financial_system_01.htm#

‾ Iqbal,Zamir.(1997).Islamic Financial Systems", Finance & Development,Vol 34,No-2.June, 1997.

- Rose, Peter S., .(2003). Money and Capital Markets. 8th ed. (N.Y.: McGrow-Hill).

- Obaidullah ,Mohammed .Islamic Financial Services .(2005).Islamic Economics Research Center, King AbdulazizUniversity,Jeddah, Saudi Arabia

- Sole, Juan.(2007). “Introducing Islamic Banks into Conventional Banking Systems,” IMF Working Paper 07/175 (Washington: International Monetary Fund).

- Sundararajan, Vasudevan, and Luca Errico.(2002). “Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System: Key Issues in Risk Management and Challenges Ahead,” IMF Working Paper No. 02/192 (Washington: International Monetary Fund).

Contemporary Islamic Financial System:

Theoretical Framework and Implementation Possibility

Ahmed T. Al-Ajlouni *
ajlouni69@yahoo.com

ABSTRACT

This paper aims at clarifying the concept of Islamic Financial System (IFS), as part of the whole Islamic economic system and its viability to be applied nowadays.

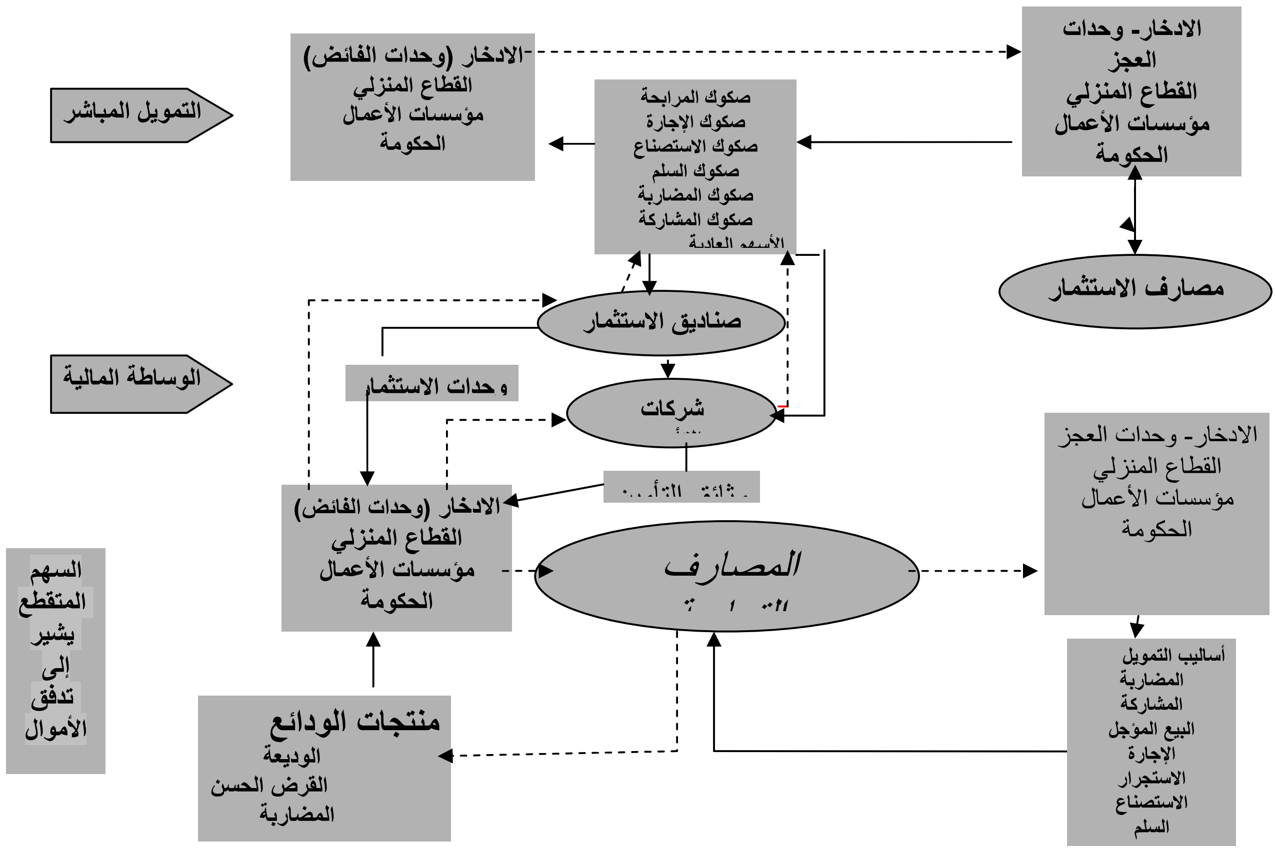
The paper included exploring the nature, origin, distinctive criteria, unique features, goals of IFS and the means to achieve them, beside the institutional framework for its operation. The paper shed light on the main obstacles and problems that limit the application of IFS on reality.

The researcher concluded that IFS have its own clear historical roots and its theoretical viability as a substitute for the interest-based traditional financial system. The researcher recommended the importance of commitment to the standards of International Islamic Financial Institutions, the openness at the International Financial System, and the cooperation between Islamic Financial Institutions at local and international levels to realize an integrated IFS in the real world.

Keywords: Islamic financial system, Islamic financial institutions, Islamic banks.
JEL Classifications: **F15, F23, F33, F36, G21, O19**

- Scholar of Islamic Finance and banking. Assistant professor Department of Finance and Accounting. Amman Arab University for Graduate Studies / Jordan.

(نموذج يبين أهم المؤسسات المالية الإسلامية والأدوات التي يمكن التعامل بها في تلك المؤسسات)



المصدر :ترجمة الباحث للنموذج المقترح من " ObaiduAllah"،2005،ص. 18